

منشور مالي رقم (٥) لعام ٢٠١٥م

بشأن الحد الأدنى لفترة استبدال السيارات الحكومية وترشيدها

الموقرين

أصحاب السمو والمعالي الوزراء

أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد ، ، ،

نظراً للمستويات المتدنية الجديدة التي وصلت إليها أسعار النفط العالمية وتداول النفط العُماني بمستويات تقل عن (٥٠) دولار أمريكي للبرميل خلال الفترة الحالية وما نتج عنه من انخفاض كبير في العوائد النفطية خلال هذا العام ٢٠١٥م.

وبناء على قرار مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة في اجتماعه الخامس المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٩/٨م بالموافقة على حزمة من الإجراءات الإضافية لمواجهة انخفاض أسعار النفط ، ومن تلك الإجراءات رفع الحد الأدنى لفترة استبدال السيارات الحكومية بكافة أنواعها من (٧) سنوات إلى (٩) سنوات من تاريخ شرائها.

لذا توجه وزارة المالية كافة الجهات الحكومية بضرورة الالتزام بالحد الأدنى لفترة الاستبدال المشار إليها اعلاه والعمل على ترشيدها الاستخدام وفقاً لما يلي:

أولاً: متابعة وتقنين استخدام السيارات الحكومية خاصة بعد أوقات الدوام

الرسمي وأيام العطل الرسمية.

ثانياً: حصر استخدام السيارات في الأعمال الرسمية فقط وإحكام الرقابة

والمتابعة اليومية على استخدامها.

(٢)

ثالثاً: عدم منح أي موظف سيارة حكومية ما لم يكن مستحقاً وفق الأنظمة والقوانين.

رابعاً: رقابة وضبط تكاليف الصيانة الدورية للسيارات الحكومية بحيث لا يتجاوز مصروف الصيانة السنوي للسيارة ما نسبته (٥٪) من قيمة السيارة الفعلية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ٣٠ / ١١ / ١٤٣٦هـ

الموافق: ١٤ / ٩ / ٢٠١٥م